



المملكة العربية السعودية  
ديوان المراقبة العامة

الثانية للديوان

٢٠١٠ - ٢٠١٤ م

الخطة الإستراتيجية

١٤٣١ - ١٤٣٥ هـ



مشروع المقر الجديد للديوان

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وبعد :

انطلاقاً من المضامين السامية لخطاب خادم الحرمين الشريفين في مجلس الشورى بتاريخ 1424/3/16 هـ ، والذي أكد عزم الدولة على مواصلة مسيرة الإصلاح الاقتصادي والسياسي والإداري ، وتطوير الأنظمة ، وإحكام الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية وزيادة فعاليتها ، والعمل على الاستفادة من المعطيات الايجابية لثورة المعلومات وتسخيرها للارتقاء بمستويات جودة الأداء .

وحرصاً من ديوان المراقبة العامة على النهوض بمهامه الرقابية بكل حيطة وموضوعية وكفاءة مهنية عالية ، ورغبة في مواكبة التطورات المتسارعة في حقول المراجعة المالية ورقابة الأداء ، والاستفادة من التقنيات والأساليب الحديثة في انجاز الأعمال بمزيد من الفعالية والجودة ، فقد بادر الديوان في مطلع عام 1425 هـ إلى وضع خطته الإستراتيجية الأولى ( 1426 - 1430 هـ ) ، التي اشتملت على عدد من الأهداف الرئيسية والفرعية للنهوض بمهام الديوان المحددة في نظامه الأساسي .

وخلال السنوات الخمس الماضية سعى الديوان حثيثاً لتحقيق أهداف خطته الأولى وتمكن ، بعون الله تعالى وتوفيقه ثم بدعم القيادة الرشيدة ، من تنفيذ بعض المبادرات وتحقيق عدد من أهداف الخطة العامة منها والفرعية ، وفي مقدمة ذلك صدور الموافقة السامية على اقتراحات وتوصيات الديوان التالية :

◀ تنظيم ندوة سنوية بهدف تعزيز التعاون مع والتواصل الجهات المشمولة برقابة الديوان لمعالجة المخالفات أولاً بأول والإسهام في رفع كفاءة الأداء .

- ◀ تطوير النظام المحاسبي الحكومي ، حيث تم إنجاز الإطار الفكري لمشروع التطوير وإسناد إعداد الدراسة لأحد المكاتب الاستشارية الوطنية المختصة .
- ◀ تأسيس وحدات للمراجعة الداخلية في جميع الأجهزة الحكومية يرتبط رئيسها بالمسؤول الأول في الجهاز بهدف توفير مقومات الرقابة الذاتية والحماية الوقائية للمال العام .
- ◀ الموافقة على اللائحة الموحدة لوحدة المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية التي أعدها الديوان .
- ◀ الموافقة على مبادرة الديوان الرامية للتحويل من الوسائل التقليدية في مسك السجلات المحاسبية وإعداد البيانات المالية والحسابات الختامية إلى الوسائل الآلية ، حيث بادر الديوان إلى تطوير بيئة العمل الحاسوبية ورفع كفاءة وقدرات منسوبيه على استخدام الحاسب الآلي على أوسع نطاق ، وتمكن بفضل الله تعالى من الحصول على مركز متقدم ، حيث ادرج الديوان ضمن أفضل 15 (1) جهاز حكومي من أصل (117) جهاز حكومي شملها التقييم وفقاً لتقرير القياس الثاني الذي أعده البرنامج الوطني للتعاملات الإلكترونية (يسر) لقياس مدى تحول الجهات الحكومية إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية ، كما شارك الديوان في إعداد وتحديث عدد من الأنظمة واللوائح المالية والمحاسبية لبعض الجهات المشمولة برقبته ، بالإضافة إلى تطوير منهجية إعداد وعرض التقرير السنوي ، ورفع له للمقام السامي في الوقت المناسب ، ومن ثم مناقشته في مجلسي الوزراء والشورى .
- وحرصاً من الديوان على الاستمرار في الارتقاء بمستوى أداءه لمهامه ، فقد تم إعداد هذه الخطة الإستراتيجية الثانية (1431- 1435هـ) وفق منهجية علمية أسندت على نتائج دراسة وتقييم تنفيذ الخطة الإستراتيجية الأولى والاسترشاد بعدد من الخطط الإستراتيجية للأجهزة الرقابية النظرية وبعض المنظمات الإقليمية والدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة . وقد تم التركيز في هذه الخطة الثانية على أهداف إستراتيجية عدة تتمثل في : تطوير أساليب المراجعة المالية باستخدام النظم الآلية ، التوسع في تطبيق رقابة الأداء ، الإسهام في تطوير المعايير الرقابية والأنظمة واللوائح المالية والمحاسبية ، الاعتماد على تقنية المعلومات في عمليات التدقيق والتطوير ، تنمية القدرات المؤسسية للديوان ، تفعيل وسائل المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية، وتعزيز التعاون والتواصل بين الديوان والأجهزة ذات الصلة داخلياً وخارجياً .

كما حرص الديوان على أن تتوافق أهداف هذه الخطة مع توجهات الدولة للإصلاح الشامل وحماية النزاهة ومكافحة الفساد وتنويع النشاط الاقتصادي وتقديم الخدمات للمواطن ببسر وسهولة ، من خلال الإسهام في رفع كفاءة الأداء في الأجهزة الحكومية المشمولة برقبته وتمكينها من تحقيق أهدافها لتلبية متطلبات التنمية وتحقيق الانضباط المالي والإداري ، ليتسنى للديوان إعداد ورفع تقارير مهنية وموضوعية ذات مصداقية عالية للمقام السامي ومجلسي الوزراء والشورى حول أداء هذه الأجهزة والوضع المالي للدولة بصفة عامة .

وإذ يطيب لي تقديم هذه الخطة الإستراتيجية الثانية لديوان المراقبة العامة ، أسأل الله العلي القدير أن تكون هذه الخطة عوناً  
لليوان ومنسوبيه للارتقاء بمستوى أداء مهامه الأساسية ليصبح جهازاً نموذجياً يمارس دوره باستقلالية وكفاءة مهنية عالية، ويلبي تطلعات  
القيادة الرشيدة والمجتمع السعودي الكريم .

وفق الله العاملين المخلصين وسدد على طريق الخير خطاهم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

رئيس ديوان المراقبة العامة

  
أسامة بن جعفر فقيه

## منهجية إعداد الخطة :

تم إعداد هذه الخطة بالاستناد إلى مجموعة من الأسس العلمية والمهنية أهمها :

1- نتائج تقييم تنفيذ الخطة الإستراتيجية الأولى للديوان .

2- التوجيهات السامية الكريمة وقرارات مجلس الوزراء .

3- مناقشات وتوصيات مجلس الشورى حيال تقارير الديوان السنوية وتقارير الأجهزة

4- خطة التنمية الثامنة للدولة للسنوات من 1425 -1430هـ.

5- الخطط الإستراتيجية لبعض الأجهزة النظيرة والمنظمات ذات الصلة.

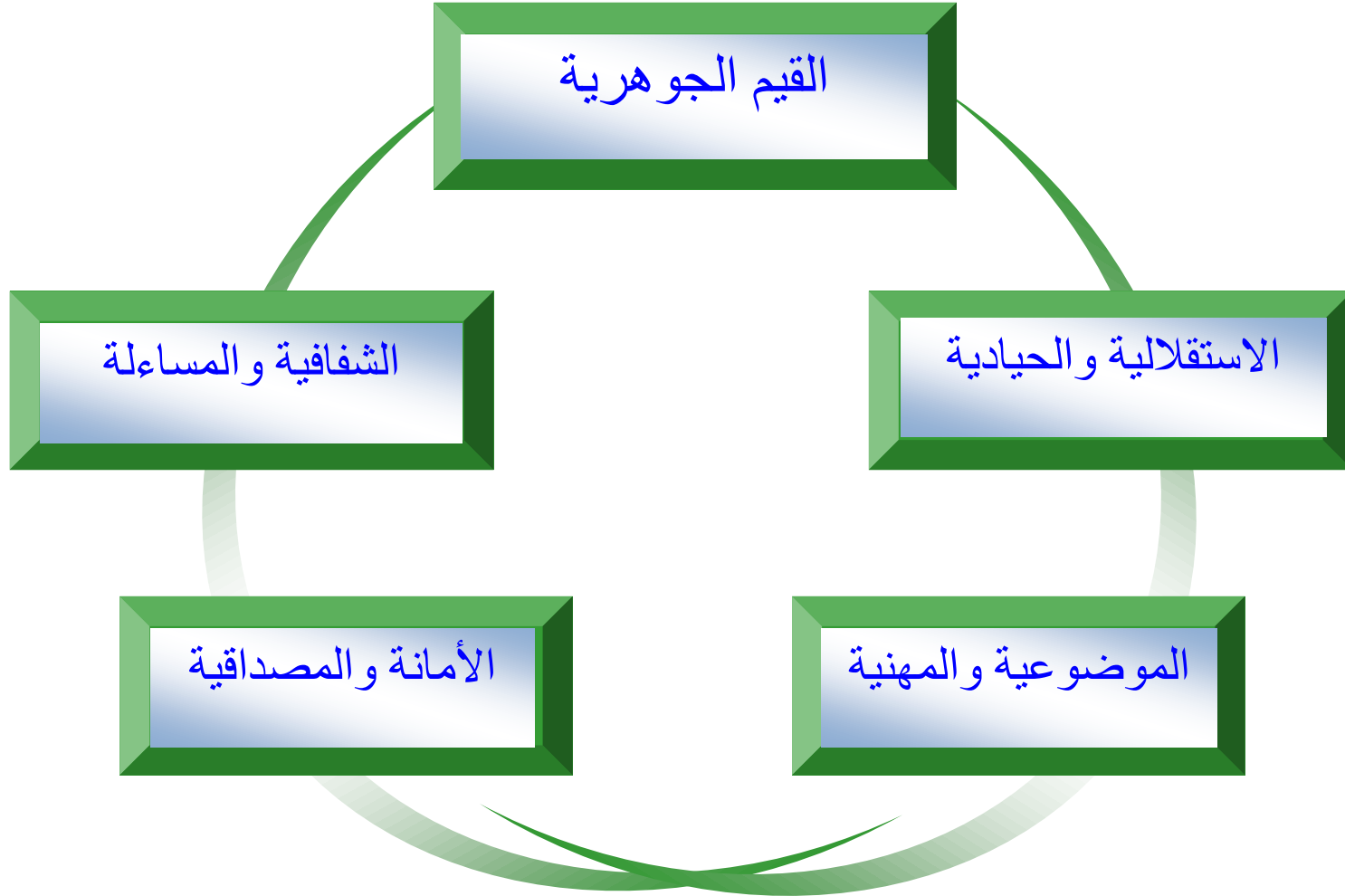
## رؤية الديوان :

جهاز رقابي مهني متطور، يتمتع بالاستقلالية والمصداقية ، يسهم في رفع كفاءة أداء الأجهزة المشمولة برقبته، ويعمل على ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة وحماية النزاهة ومكافحة الفساد .

## رسالة الديوان :

القيام بمهام الرقابة المالية اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها ، ومراقبة كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة وإعداد تقييم موضوعي سنوي عن الإدارة المالية للدولة ولكل جهة حكومية، ومراقبة حسن استعمال أموالها واستغلالها والمحافظة عليها ، ورفع تقارير مهنية وموضوعية ذات مصداقية عالية للمقام السامي ومجلسي الوزراء والشورى حول أداء الأجهزة المشمولة برقابة الديوان .

## القيم الجوهرية للديوان :



# الأهداف الإستراتيجية للخطوة



## قيود تنفيذ الخطة :

### العوامل الداخلية :

1. ضعف الاستقلال المالي والإداري للديوان.
2. نقص الإمكانيات المادية والبشرية والفنية.
3. تسرب الموظفين بعد اكتسابهم الخبرة لضعف الحوافز ومزايا العمل في الديوان وتزايد الفرص المغربية في الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص.
4. قلة فروع الديوان في المناطق مقارنة بالجهات الحكومية الأخرى رغم تزايد أعباء العمل.

### العوامل الخارجية

1. النمو المضطرب للنشاط الاقتصادي والإنفاق الحكومي مع استمرار محدودية قدرات الديوان المؤسسية ( البشرية والمادية والفنية ) .
2. تزايد عدد الجهات المشمولة برقابة الديوان.
3. تأخر اعتماد نظام الديوان الجديد.

4. عدم تعاون بعض الجهات المشمولة برقابة الديوان سواءً من حيث توفير البيانات والمعلومات والتجاوب في معالجة المخالفات، أو تخصيص مكاتب عمل ميدانية لمدققي الديوان.



## الأهداف الإستراتيجية للخطة

الهدف الاستراتيجي الأول: تطوير أساليب المراجعة المالية باستخدام النظم الآلية

انطلاقاً من توصيات الندوة السادسة للديوان عام 1430هـ والمعتمدة من المقام السامي برقم 6380/ م ب وتاريخ 1430/7/17هـ بشأن التأكيد على سرعة قيام الجهات الحكومية باستخدام أنظمة الحاسب الآلي في جميع العمليات المالية والمحاسبية وإدارة قواعد المعلومات والبيانات التابعة لها .... ، فقد حرص الديوان على وضع هذا الهدف الإستراتيجي لتطوير أساليب المراجعة المالية باستخدام النظم الآلية، وذلك عن طريق عدد من الأهداف الفرعية أهمها ما يلي:

1. متابعة تحول الأجهزة الحكومية من الوسائل التقليدية في مسك السجلات وإعداد البيانات المالية والحسابات الختامية إلى الوسائل الآلية خلال ثلاث سنوات.
2. تنفيذ الخطة المعتمدة للتحول إلى المراجعة الآلية في الديوان.
3. العمل على تحقيق الربط الآلي فيما بين الديوان والأجهزة المشمولة برقابته بهدف تبادل الوثائق والبيانات المالية إلكترونياً.
4. تقديم الدعم الفني للأجهزة المشمولة بالرقابة.

## الهدف الاستراتيجي الثاني : التوسع في تطبيق رقابة الأداء :

استمراراً لجهود الديوان في التركيز على رقابة الأداء بهدف تعزيز مبدأ الرقابة الوقائية الذاتية والإسهام في تطوير أساليب وإجراءات العمل ورفع كفاءة الأداء وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ، فقد حرص الديوان على وضع هذا الهدف الإستراتيجي للتوسع في تطبيق رقابة الأداء وذلك عن طريق عدد من الأهداف الفرعية أهمها ما يلي:

1. التركيز على القطاعات الخدمية المرتبطة بأمن ورفاهية المواطن ، وفقاً للتوجيهات السامية وأهداف خطط التنمية الخمسية للدولة.
2. وضع آلية لقياس أثر العمليات الرقابية التي ينفذها الديوان على كفاءة أداء الجهات المشمولة برقبته.
3. العمل على زيادة عدد المهام المنفذة سنوياً وخاصةً في مجال الخدمات الصحية والتعليمية والبلدية والمياه والكهرباء والبيئة.
4. زيادة عدد موظفي قطاع الرقابة على الأداء في مختلف التخصصات، لمواكبة الزيادة في عدد المهام المنفذة سنوياً.

## الهدف الاستراتيجي الثالث: الإسهام في تطوير المعايير الرقابية والأنظمة واللوائح المالية والمحاسبية:

رغبةً من الديوان في مواكبة التطور في المعايير الرقابية وانجاز المهام المناطة به بكفاءة وفعالية ، ورفع تقارير مهنية وموضوعية ذات مصداقية عالية إلى المراجع العليا، وحرصاً من الديوان على الإسهام بدور فعال في تطوير أداء الأجهزة الحكومية المشمولة برقابته ، وذلك من خلال مشاركته الفعالة في إعداد وتحديث الأنظمة المالية والمحاسبية واللوائح الخاصة بها ، فقد وضع الديوان هذا الهدف الإستراتيجي للإسهام في تطوير المعايير الرقابية والأنظمة واللوائح المالية والمحاسبية ، وذلك عن طريق عدد من الأهداف الفرعية أهمها ما يلي:

1. متابعة تنفيذ خطة تطوير النظام المحاسبي الحكومي.
2. تحديث وتطوير معايير وأدلة المراجعة.
3. المشاركة في تطوير الأنظمة واللوائح والتعليمات المالية والمحاسبية المطبقة في الجهات المشمولة برقابة الديوان.
4. تطوير أساليب وإجراءات مراقبة الجودة.
5. وضع آلية واضحة ومحددة لتطبيق مفهوم الرقابة الشاملة.
6. تطوير أسلوب ومنهجية إعداد وعرض التقارير السنوية للديوان.

## الهدف الاستراتيجي الرابع: الاعتماد على تقنية المعلومات في عمليات التدقيق والتطوير .

سعيًا من الديوان لإيجاد بيئة حاسوبية متكاملة ، تلبى متطلباته الرقابية وتسهم في رفع كفاية الأداء، وإنفاذاً لتوجيه المقام السامي رقم 4799/ م ب وتاريخ 1430/5/28هـ المتضمن التأكيد على الجهات الحكومية بالإسراع في الارتباط آلياً مع ديوان المراقبة العامة ليتم تبادل البيانات آلياً، وحثها على الاستفادة من برامج التعاملات الالكترونية الحكومية في التحول إلى العمل الالكتروني، فقد وضع الديوان هذا الهدف الاستراتيجي للاستفادة القصوى من تقنية المعلومات في عمليات التدقيق والتطوير ، وذلك عن طريق عدد من الأهداف الفرعية أهمها ما يلي:

1. الانتهاء من خطة هندسة إجراءات الديوان والتحول إلى استخدام الحاسب الآلي في تعاملاته الداخلية .
2. مواصلة تنفيذ مشروع الربط مع الجهات المشمولة برقابة الديوان لتبادل الوثائق والبيانات المالية إلكترونياً بالتعاون مع البرنامج الوطني للتعاملات الحكومية الالكترونية (يسر).
3. تفعيل الاستخدام الآمن لوسائل الاتصال وتبادل المعلومات إلكترونياً بين مختلف إدارات الديوان وفروعه للوصول إلى بيئة خالية من الورق.

## الهدف الاستراتيجي الخامس : تنمية القدرات المؤسسية للديوان :

حرصاً من الديوان على الارتقاء بمستوى أداءه ليصبح جهازاً نموذجياً يمارس دوره باستقلالية وكفاءة مهنية عالية، ورغبة في توفير بيئة عمل مناسبة، فقد وضع الديوان هذا الهدف الاستراتيجي لتنمية قدراته وإمكاناته المؤسسية ، وذلك عن طريق عدد من الأهداف الفرعية أهمها ما يلي:

1. متابعة إصدار نظام الديوان الجديد.

2. تطوير بيئة العمل في الديوان من خلال تنفيذ مشروع المبنى الرئيس للديوان في الرياض وتوسعة فرعه في منطقة مكة المكرمة والسعي لافتتاح فروع جديدة للديوان في جميع المناطق الإدارية.

3. تنمية الموارد البشرية في الديوان لتلبية احتياجاته من القوى العاملة المؤهلة والمدربة بالتعاون مع الأجهزة المختصة والعمل على استقطاب الكفاءات المهنية والعلمية للعمل في الديوان وتوفير الحوافز اللازمة لذلك، بهدف رفع كفاية الأداء ومستوى الرضا الوظيفي.

4. تطوير مهارات وقدرات موظفي الديوان من خلال تحديد الاحتياجات التدريبية لموظفي الديوان وفق المنهجية الحديثة للتدريب، وإعداد الدراسات والبحوث في حقول العمل الرقابي والمجالات ذات العلاقة.

5. التطوير المستمر لبرامج التدريب الداخلية في الديوان لتلبية الاحتياجات ومواكبة المستجدات.

## المقر الرئيس لديوان المراقبة العامة وفروعه



## الهدف الاستراتيجي السادس: تفعيل وسائل المراجعة الداخلية في الأجهزة

- بناءً على توصيات الندوة الأولى والندوة الرابعة للديوان عامي 1425هـ و1428هـ ، فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم 235 وتاريخ 1425/8/20هـ القاضي بتأسيس وحدة للمراجعة الداخلية في كل جهاز حكومي يرتبط رئيسها بالمسئول الأول في كل جهاز ، كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم 129 وتاريخ 1428/4/6هـ القاضي بالموافقة على اللائحة الموحدة لوحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة ، وحرصاً من الديوان على متابعة تنفيذ ذلك، فقد وضع هذا الهدف الاستراتيجي لتفعيل وسائل المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية ، وذلك عن طريق عدد من الأهداف الفرعية أهمها ما يلي :
1. متابعة إنشاء وحدات المراجعة الداخلية وتفعيل دورها في الأجهزة المشمولة برقابة الديوان.
  2. إعداد دليل إرشادي لتطبيق اللائحة الموحدة لوحدات المراجعة الداخلية بالأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة وتحقيق أهدافها.
  3. تطوير أساليب المراجعة الداخلية في الديوان وترسيخ مفهوم الرقابة الوقائية الذاتية

## الهدف الاستراتيجي السابع تعزيز التعاون والتواصل بين الديوان والأجهزة ذات الصلة ذات

انطلاقاً من سياسات الديوان الرامية إلى توطيد العلاقات ، وتعزيز التعاون والتواصل مع الأجهزة المشمولة برقبته وكذلك الأجهزة النظيرة في الدول المتقدمة والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة باختصاصات الديوان ، بهدف تبادل الخبرات وتقاسم المعارف والتجارب في المجالات ذات الاهتمام المشترك ، فقد وضع الديوان هذا الهدف الاستراتيجي لتعزيز التعاون والتواصل مع هذه الجهات ، وذلك عن طريق عدد من الأهداف الفرعية أهمها ما يلي:

1. تعزيز سبل التعاون بين الديوان والجهات المشمولة برقبته من خلال الاستمرار في عقد ندوته السنوية وتنظيم الاجتماعات الدورية .
2. تبادل الزيارات على مستوى رؤساء الأجهزة ومسئولياتها.
3. الاستمرار في المشاركة الايجابية الفعالة في عضوية اللجان ومجموعات العمل المنبثقة عن المنظمات الإقليمية والدولية.
4. تقاسم المعارف وتبادل الخبرات مع الأجهزة النظيرة والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.
5. رصد وتحليل احتياجات المهتمين بأعمال الديوان ومخرجاته ، وفي مقدمة ذلك مجلس الشورى والهيئات الرقابية الأخرى للوصول إلى تكامل محاور العملية الرقابية.
6. تفعيل دور إدارة العلاقات العامة في الديوان للتعامل مع ما ينشر في وسائل الإعلام عن نشاط الديوان ومنجزاته.
7. تعزيز التعاون مع الجامعات والهيئات المهنية للمشاركة في تنظيم الندوات العلمية المتخصصة والسعي لاستقطاب الكفاءات للعمل في الديوان.

## تنفيذ الخطة ومتابعتها

لضمان تنفيذ أهداف الخطة على أفضل وجه فسوف يتم تبني الآلية الآتية:

1. توزيع مهام تنفيذ الأهداف الفرعية للخطة على وحدات الديوان الفنية والإدارية حسب الاختصاص. ويكون النائب المساعد أو المدير العام المختص هو المسؤول عن تنفيذ كل هدف ورصد ما يتم تحقيقه من قبل الوحدات المعنية بذلك . ويوضح الجدول رقم (1) توزيع أهداف الخطة على وحدات الديوان الفنية والإدارية وفرق العمل.
2. تتولى الوحدة المسؤولة عن تنفيذ كل هدف استراتيجي وضع خطة تنفيذية لتحقيق الأهداف الفرعية لذلك الهدف ، خلال شهر من اعتماد الخطة ، وذلك بالتنسيق مع جميع الوحدات المشاركة في تنفيذ الهدف.
3. يُشكل فريق من كبار المسؤولين في الديوان لمتابعة تنفيذ الخطة الإستراتيجية ، يضم كلاً من : (المشرف على مكتب التقارير ومدير عام المتابعة ومدير عام إدارة التطوير الإداري) ويكون من مسؤوليات هذا الفريق متابعة تنفيذ الأهداف الرئيسة والفرعية من خلال دراسة وتحليل بيانات وتقارير الانجاز التي تقدمها وحدات الديوان المسؤولة عن تنفيذ أهداف الخطة وفق النماذج المعدة لهذا الغرض ومقارنة النتائج وتحديد الانحرافات وأسبابها.

4. يوضع لكل هدف فرعي من أهداف الخطة نموذج لمتابعة التنفيذ وفق أسلوب ومؤشرات أداء يتم وضعها بالتنسيق بين كل من

فريق متابعة تنفيذ الخطة الإستراتيجية والوحدة المسؤولة عن كل هدف.

5. على كل وحدة فنية أو إدارية مسؤولة عن تنفيذ هدف فرعي إعداد تقرير نصف سنوي ، بحد أقصى خلال أسبوعين من نهاية

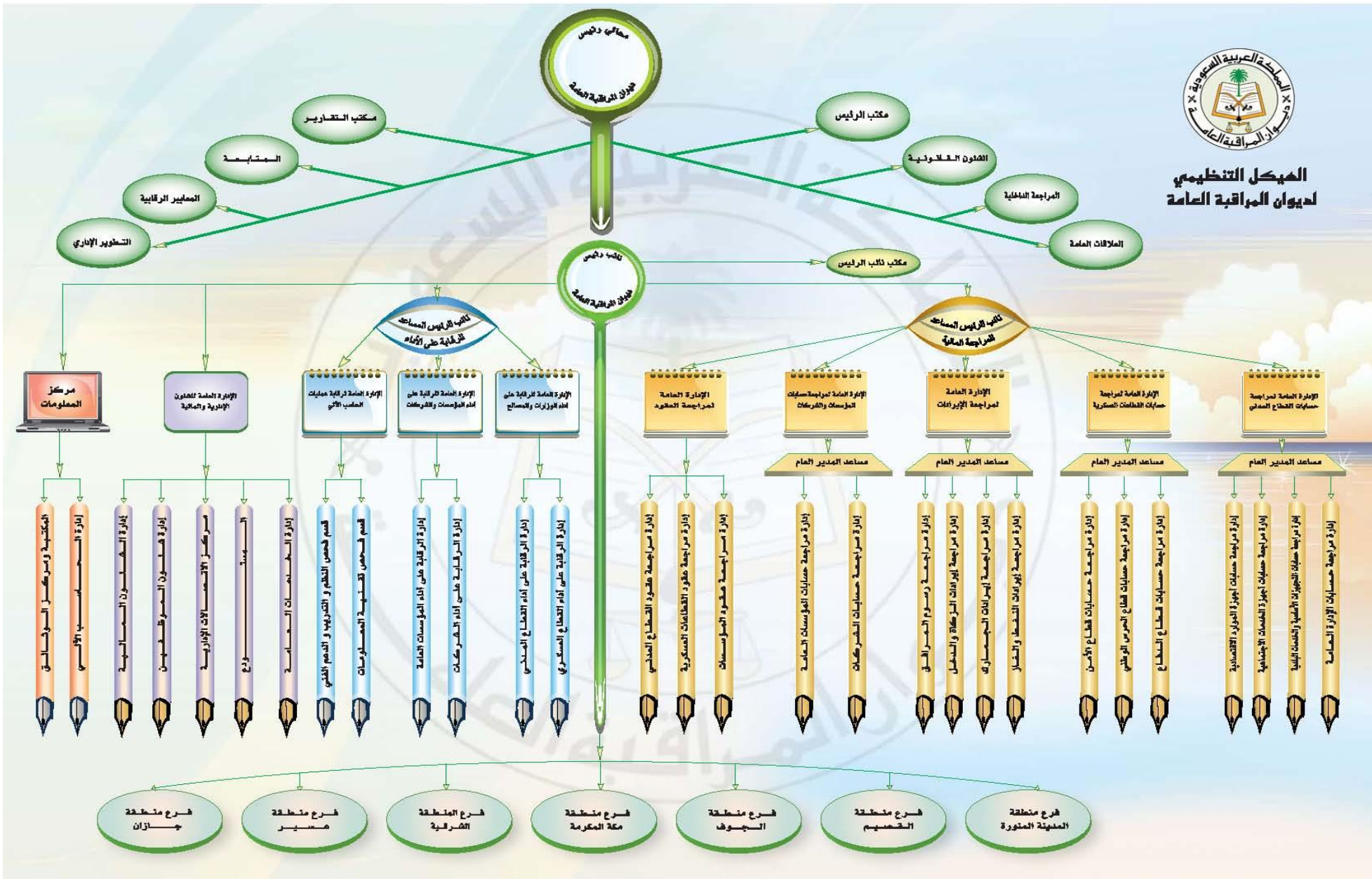
الفصل وتسليمه إلى فريق متابعة تنفيذ الخطة الإستراتيجية.

6. يرفع فريق متابعة تنفيذ الخطة الإستراتيجية تقرير نصف سنوي لرئيس الديوان يُبين سير العمل في تنفيذ الخطة ومعدلات تحقيق أهدافها

وذلك خلال شهر من نهاية كل فصل.



### الهيكل التنظيمي لديوان المراقبة العامة



الجدول رقم (1)  
توزيع مسؤوليات تنفيذ أهداف الخطة الإستراتيجية على وحدات الديوان

الهدف	المسئول عن تنفيذ الهدف	أطراف التنفيذ
<b>الهدف الاستراتيجي الأول: تطوير أساليب المراجعة المالية باستخدام النظم الآلية</b>		
1. متابعة تحول الأجهزة الحكومية من الوسائل التقليدية في مسك السجلات وإعداد البيانات المالية والحسابات الختامية إلى الوسائل الآلية خلال ثلاث سنوات .	النائب المساعد للمراجعة المالية	لجنة التعاملات الالكترونية
		والمراجعة الآلية
		مركز المعلومات
		فروع الديوان
2. تنفيذ الخطة المعتمدة للتحول إلى المراجعة الآلية في الديوان.	النائب المساعد للمراجعة المالية	لجنة التعاملات الالكترونية
		والمراجعة الآلية
		فروع الديوان
3. العمل على تحقيق الربط الآلي فيما بين الديوان والأجهزة المشمولة برقابته بهدف تبادل الوثائق والبيانات المالية إلكترونياً.	النائب المساعد للمراجعة المالية	لجنة التعاملات الالكترونية
		والمراجعة الآلية
		مركز المعلومات
		الشئون الإدارية والمالية
		فروع الديوان

المسؤول عن تنفيذ الهدف	أطراف التنفيذ	الهدف
النائب المساعد للمراجعة المالية	لجنة التعاملات الالكترونية	4. تقديم الدعم الفني للأجهزة المشمولة بالرقابة.
	المراجعة الآلية مركز المعلومات	
<b>الهدف الاستراتيجي الثاني : التوسع في تطبيق رقابة الأداء</b>		
النائب المساعد للرقابة على الأداء	فروع الديوان	1. التركيز على القطاعات الخدمية المرتبطة بأمن ورفاهية المواطن، وفقاً للتوجيهات السامية وأهداف خطط التنمية الخمسية للدولة.
	مكتب التقارير	2. وضع آلية لقياس أثر العمليات الرقابية التي ينفذها الديوان على كفاءة أداء الجهات المشمولة برقبته.
المعايير الرقابية		
إدارة المتابعة		
النائب المساعد للرقابة على الأداء	فروع الديوان	3. العمل على زيادة عدد المهام المنفذة سنوياً وخاصةً في مجال الخدمات الصحية والتعليمية والبلدية والمياه والكهرباء والبيئة.
	إدارة التطوير الإداري	4. زيادة عدد موظفي قطاع الرقابة على الأداء في مختلف التخصصات، لمواكبة الزيادة في عدد المهام المنفذة سنوياً.
الشئون الإدارية والمالية		
فروع الديوان		
<b>الهدف الاستراتيجي الثالث: الإسهام في تطوير المعايير الرقابية والأنظمة واللوائح المالية والمحاسبية</b>		

المسؤول عن تنفيذ الهدف	أطراف التنفيذ	الهدف
النائب المساعد للمراجعة المالية	فريق تطوير النظام المحاسبي	1. متابعة تنفيذ خطة تطوير النظام المحاسبي الحكومي.
	الشئون الإدارية والمالية	
	الإدارة القانونية	
النائب المساعد للمراجعة المالية والنائب المساعد للرقابة على الأداء	إدارة المعايير الرقابية	2. تحديث وتطوير معايير وأدلة المراجعة.
	إدارة التطوير الإداري	
	فروع الديوان	
النائب المساعد للمراجعة المالية	الإدارة القانونية	3. المشاركة في تطوير الأنظمة واللوائح والتعليمات المالية والمحاسبية المطبقة في الجهات المشمولة برقابة الديوان.
	إدارة المعايير الرقابية	
	الشئون الإدارية والمالية	
النائب المساعد للرقابة على الأداء	إدارة المعايير الرقابية	4. تطوير أساليب وإجراءات مراقبة الجودة.
	إدارة التطوير الإداري	
	فروع الديوان	
النائب المساعد للمراجعة المالية والنائب المساعد للرقابة على الأداء	إدارة المعايير الرقابية	5. وضع آلية واضحة ومحددة لتطبيق مفهوم الرقابة الشاملة.
	إدارة التطوير الإداري	
	فروع الديوان	
مكتب التقارير	مكتب التقارير	6. تطوير أسلوب ومنهجية إعداد وعرض التقارير السنوية للديوان.

المسئول عن تنفيذ الهدف	الهدف	أطراف التنفيذ
		إدارة المعايير الرقابية
		فروع الديوان
<b>الهدف الاستراتيجي الرابع : الاعتماد على تقنية المعلومات في عمليات التدقيق والتطوير</b>		
النائب المساعد للمراجعة المالية	1. الانتهاء من خطة هندسة إجراءات الديوان والتحول إلى استخدام الحاسب الآلي في تعاملاته الداخلية.	لجنة التعاملات الالكترونية
		إدارة التطوير الإداري
		الشئون الإدارية والمالية
		إدارة المتابعة
		مركز المعلومات
النائب المساعد للرقابة على الأداء	2. مواصلة تنفيذ مشروع الربط مع الجهات المشمولة برقابة الديوان لتبادل الوثائق والبيانات المالية إلكترونياً بالتعاون مع البرنامج الوطني للتعاملات الحكومية الالكترونية (يسر).	لجنة التعاملات الالكترونية
		تدقيق الحاسب الآلي
		جميع إدارات الديوان وفروعه
مركز المعلومات	3. تفعيل الاستخدام الآمن لوسائل الاتصال وتبادل المعلومات إلكترونياً بين مختلف إدارات الديوان وفروعه للوصول إلى بيئة خالية من الورق.	لجنة التعاملات الالكترونية
		لجنة هندسة الإجراءات
		الشئون الإدارية والمالية
		جميع إدارات الديوان وفروعه
<b>الهدف الاستراتيجي الخامس : تنمية القدرات المؤسسية للديوان</b>		
مكتب معالي الرئيس	1. متابعة إصدار نظام الديوان الجديد.	الإدارة القانونية

المسئول عن تنفيذ الهدف	أطراف التنفيذ	الهدف
مكتب معالي الرئيس	الشئون الإدارية والمالية	2. تطوير بيئة العمل في الديوان من خلال تنفيذ مشروع المبنى الرئيس للديوان في الرياض وتوسعة فرع في منطقته مكة المكرمة والسعي لا افتتاح فروع جديدة للديوان في جميع المناطق الإدارية.
	إدارة المتابعة	
	فرع الديوان بمنطقة مكة المكرمة	
النائب المساعد للمراجعة المالية	إدارة التطوير الإداري	3. تنمية الموارد البشرية في الديوان لتلبية احتياجاتهم من القوى العاملة المؤهلة والمدربة بالتعاون مع الأجهزة المختصة والعمل على استقطاب الكفاءات المهنية والعلمية للعمل في الديوان وتوفير الحوافز اللازمة لذلك، بهدف رفع كفاية الأداء ومستوى الرضا الوظيفي.
	الشئون الإدارية والمالية	
	فروع الديوان	
النائب المساعد للمراجعة المالية والنائب المساعد للرقابة على الأداء	النائب المساعد للمراجعة المالية	4. تطوير مهارات وقدرات موظفي الديوان من خلال تحديد الاحتياجات التدريبية لموظفي الديوان وفق المنهجية الحديثة للتدريب، وإعداد الدراسات والبحوث في حقول العمل الرقابي والمجالات ذات العلاقة.
	إدارة التطوير الإداري	
	لجنة التدريب	
	الشئون الإدارية والمالية	
	فروع الديوان	
لجنة التدريب	إدارة التطوير الإداري	5. التطوير المستمر لبرامج التدريب الداخلية في الديوان لتلبية الاحتياجات ومواكبة المستجدات.
	فروع الديوان	

المسؤول عن تنفيذ الهدف	الهدف	أطراف التنفيذ
الهدف الاستراتيجي السادس: تفعيل وسائل المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية		
النائب المساعد للمراجعة المالية	1. متابعة إنشاء وحدات المراجعة الداخلية وتفعيل دورها في الأجهزة المشمولة برقابة الديوان.	النائب المساعد للمراجعة المالية
		فروع الديوان
النائب المساعد للمراجعة المالية	2. إعداد دليل إرشادي لتطبيق اللائحة الموحدة ل وحدات المراجعة الداخلية بالأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة وتحقيق أهدافها.	فريق إعداد دليل أعمال وحدات المراجعة الداخلية
النائب المساعد للمراجعة المالية	3. تطوير أساليب المراجعة الداخلية في الديوان وترسيخ مفهوم الرقابة الوقائية الذاتية.	إدارة المراجعة الداخلية
		إدارة المعايير الرقابية

الهدف	المسئول عن تنفيذ الهدف	أطراف التنفيذ
<b>الهدف الاستراتيجي السابع: تعزيز التعاون والتواصل بين الديوان والأجهزة ذات الصلة داخلياً وخارجياً</b>		
1. تعزيز سبل التعاون بين الديوان والجهات المشمولة برقابته من خلال الاستمرار في عقد ندوته السنوية والاجتماعات الدورية.	مكتب معالي الرئيس	النائب المساعد للمراجعة المالية
		النائب المساعد للرقابة على الأداء
		إدارة التطوير الإداري
2. تبادل الزيارات على مستوى رؤساء الأجهزة الحكومية ومسئوليها.	مكتب معالي الرئيس	النائب المساعد للمراجعة المالية
		النائب المساعد للرقابة على الأداء
		إدارة التطوير الإداري
3. الاستمرار في المشاركة الايجابية الفعالة في عضوية اللجان ومجموعات العمل المنبثقة من المنظمات الإقليمية والدولية.	مكتب معالي الرئيس	إدارة المعايير الرقابية
		إدارة التطوير الإداري
4. تقاسم المعارف وتبادل الخبرات مع الأجهزة النظيرة والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.	مكتب معالي الرئيس	النائب المساعد للمراجعة المالية
		النائب المساعد للرقابة على الأداء
		إدارة المعايير الرقابية
		إدارة التطوير الإداري

أطراف التنفيذ	المسئول عن تنفيذ الهدف	الهدف
النائب المساعد للمراجعة المالية	مكتب معالي الرئيس	5. رصد وتحليل احتياجات المهتمين بأعمال الديوان ومخرجاته، وفي مقدمة ذلك مجلس الشورى والهيئات الرقابية الأخرى للوصول إلى تكامل العملية الرقابية.
النائب المساعد للرقابة على الأداء		
مكتب التقارير		
العلاقات العامة	مكتب معالي الرئيس	6. تفعيل دور إدارة العلاقات العامة في الديوان للتعامل مع ما ينشر في وسائل الإعلام عن الديوان.
فروع الديوان		
الشئون الإدارية والمالية	مكتب معالي الرئيس	7. تعزيز التعاون مع الجامعات والهيئات المهنية للمشاركة في تنظيم الندوات ذات الاهتمام المشترك ، واستقطاب الكفاءات للعمل في الديوان.
العلاقات العامة		